Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 232-247
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.13

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Forensic accounting methods in reducing money laundering operations by applying to Iraqi commercial banks: A field study

Aya Zeyad Rashid AL-Kareem *[A], Hassan Kanso [B]

[A] college of Business Administration/Jinan University/Lebanon

[B] college of Economic Sciences & Business Administration/Lebanese University/Lebanon

Keywords:
Forensic Accounting, Expert Witness, Litigation Support, Reactive Auditing, Proactive Auditing, Money Laundering Operations.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	27 Jul. 2023
Accepted	30 Aug. 2023
Available online	31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Aya Zeyad Rashid AL-Kareem
college of Business Administration/Jinan University/Lebanon

Abstract: The study aimed to explore forensic accounting, its role, significance, methods, and areas in developing accounting mechanisms to combat money laundering. It also aimed to identify the main challenges facing its use in combating money laundering in the Iraqi environment. Additionally, it aimed to highlight the responsibilities of a forensic accountant in supporting litigation and acting as an expert witness. The study also aimed to identify the essential characteristics of a forensic accountant and how they can be developed to contribute to reducing money laundering, fraud, corruption, and financial and administrative misconduct. Furthermore, the study aimed to explain the nature of money laundering crimes, their stages, and the methods through which they are carried out. The study utilized a descriptive-analytical approach, employing research tools such as questionnaires and interviews. Data was collected through a random sample of external auditors (certified accountants) in the Iraqi Association of Certified Accountants, internal auditors in commercial banks, forensic experts in the courts, and employees working in anti-money laundering and counter-terrorism financing departments in Iraqi commercial banks. A simple random sample of 291 questionnaires was used. Various statistical methods were employed to reach the research conclusions. The study found the urgent necessity of having forensic accounting in Iraq to support courts and security agencies in overcoming money laundering crimes and investigating financial crimes. The study also indicated a statistically significant relationship between forensic accounting methods and the reduction of money laundering crimes, given their effectiveness in combating this negative phenomenon.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 232-247
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.13

أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال بالتطبيق على المصارف التجارية العراقية: دراسة ميدانية

آية زياد رشيد الكريّم
كلية ادارة الاعمال
جامعة الجنان/ لبنان

حسن قانصو
كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال
الجامعة اللبنانية/ لبنان

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على المحاسبة القضائية وبيان دورها واهميتها واساليبها ومجالاتها في تطوير اليات العمل المحاسبي لمحاربة عمليات غسيل الاموال، وتحديد اهم التحديات التي تواجه استخدامها لمكافحة عمليات غسيل الاموال في البيئة العراقية، وبيان واجب المحاسب القضائي في دعم المقاضاة وعندما يكون الشاهد الخبير، وكذلك تحديد السمات الواجب توافرها بالمحاسب القضائي وكيف يمكن تطويرها ليمكنه من خلالها ان يساهم في الحد من عمليات غسيل الاموال والغش والاحتيال والفساد المالي والاداري، وايضاً بيان ماهية جرائم غسيل الاموال ومراحلها والاساليب التي يمكن من خلالها يتم اجراء هذه العملية. استُخدم المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بأدوات البحث العلمي الاستبيان والمقابلة، وجمعت البيانات بالدراسة من خلال عينة عشوائية من مدققي الحسابات الخارجيين (مراقبي الحسابات) في نقابة المحاسبيين والمدققين العراقيين، والمدققين الداخليين في البنوك التجارية، والخبراء القضائيين في المحاكم، والموظفين الذين يعملون في اقسام مكافحة جرائم غسيل الاموال وتمويل الارهاب في البنوك التجارية العراقية بواسطة عينة عشوائية بسيطة بحجم 291 استبيان، واستُخدم عدد من الطرق الاحصائية للتوصل الى النتائج، حيث توصلت الدراسة الى أَنّ هنالك ضرورة ملحة لوجود المحاسبة القضائية في العراق، وذلك لدعم المحاكم والجهات الامنية التي تساهم في التغلب على جرائم غسيل الاموال والتقصي في الجرائم ذات الطابع المالي، وتشير الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اساليب المحاسبة القضائية والحد من جرائم غسيل الأموال، نظراً لفاعليتها في مكافحة هذه الظاهرة السلبية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، دعم المقاضاة، الشاهد الخبير، التدقيق التفاعلي، التدقيق البعدي، عمليات غسيل الاموال.

المقدمة

تعد المحاسبة القضائية أحد أحدث وأهم فروع علم المحاسبة في الزمن الراهن، نظراً لجرائم الاحتيال التجاري والمالي المتكررة باستمرار، منها الاحتيال والتظليل في أعداد التقارير والقوائم المالية، وغسيل الأموال، وغيرها، والتي أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية، وأدت إلى تراجع الثقة بمهنة التدقيق، مما أدى إلى وقوع الانهيارات للشركات الكبرى، مثل شركة Enron للطاقة، وشركة WorldCom للاتصالات الأمريكية، وهذا رغم وجود قواعد صارمة للحوكمة المالية ومراجعتها بمساعدة أهم شركات المحاسبة والتدقيق. لذلك، يتعين علينا وضع تصورات مستهدفة للحد من هذه المشاكل المحتملة، والعمل على تطوير مهنة المحاسبة القضائية وتعزيز ثقة الجمهور بها.

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم المعاصرة إذ تهدف الى تحصيل الأموال بطرق غير شرعية من خلال الجريمة المنظمة ومحاولة شرعنتها من خلال ادخالها إلى المنافذ الاقتصادية

الشرعية، حيث تم وصف هذه الظاهرة بأنها أم الجرائم وأخطرها نظرا لما لها من انعكاس مباشر في الجوانب الثقافية والاخلاقية على مستوى الفرد والمجموعة، والمنظمات وبمرور الزمن تعقدت عملياتها وأساليبها، ومن خلال استغلال عدد من القواعد والاعراف الحاكمة للعمل المصرفي والخدمات المقدمة من المصارف والتي وجدها مرتكبو عمليات غسيل الأموال منفذاً لنقل وادخال العملة غير القانونية في مشاريع وعمليات مشروعة وشرعية.

تمثل المنظمات المالية، وعلى رأسها المصارف، في معظم دول العالم، إحدى الأنشطة الاقتصادية الأكثر استهدافاً وتعرضاً للمخاطر والفساد. تأتي هذه المخاطر من اجراءات غسيل الأموال التي تتم عبر تقديم مختلف التسهيلات البنكية، كالتحويل النقدي والصرف من خلال الشيكات والحوالات الالكترونية، وبطاقات الائتمان، وعمليات المقاصة. وتتسع مدى هذه الخدمات في عصر المعلومات، وتتحول إلى أنماط سهلة الأداء وقليلة الرقابة من حيث آليات التنفيذ، مما يزيد من خطورة تعرض هذه المؤسسات لعمليات الفساد والتلاعب. قسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: إنَّ مشكلة البحث تنطلق من سؤال رئيس ومفاده:

(هل تؤثر مجالات وأساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال في البيئة العراقية؟) ومن خلاله تنبثق الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر للمحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسيل الأموال عندما يمثل دور الشاهد الخبير كواحد من مجالات المحاسبة القضائية؟
2. هل يوجد أثر للمحاسب القضائي في مجال دعم المقاضاة كواحد من مجالات المحاسبة القضائية في مكافحة القضايا المتعلقة بعمليات غسيل الاموال؟
3. هل يوجد أثر للتدقيق البعدي كأحد اساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات غسيل الأموال؟
4. هل يوجد أثر للتدقيق التفاعلي كأحد اساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات غسيل الأموال؟

ثانياً. فرضية البحث: استناداً إلى اشكالية وأسئلة البحث التي سبق ذكرها، تم صياغة الفرضية الرئيسية للبحث والتي هي: (يوجد أثر لمجالات واساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال في العراق بمستوى دلالة a=0.05) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد أثر للمحاسب القضائي في الحد من عمليات غسيل الأموال عند دعم المقاضاة كمجال من مجالات المحاسبة القضائية عند مستوى دلالة احصائية (a=0.05).
2. يوجد أثر للمحاسب القضائي في الحد من عمليات غسيل الأموال عندما يمثل دور الشاهد الخبير كمجال من مجالات المحاسبة القضائية عند مستوى دلالة احصائية (a=0.05).
3. يوجد أثر للتدقيق البعدي كأحد أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال عند مستوى دلالة احصائية (a=0.05).
4. يوجد أثر للتدقيق التفاعلي كأحد أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال عند مستوى دلالة احصائية (a=0.05).

ثالثاً. أهداف البحث: يتلخص هدف البحث في:

1. التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية والمجالات والأساليب المستخدمة ودورها في الحد من عمليات غسيل الأموال.
2. التعرف على ماهية جرائم غسيل الأموال ومراحلها التي من خلالها يتم اجراء هذه العملية.
3. التعرف على أهم التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة العراقية.

رابعاً. أهمية البحث:

1. المجال الأكاديمي: الخلفية التي تتضمنها الدراسة عن أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال، والعالقة بين المتغيرات كتراكم معرفي، فضلاً عن الفكر المحاسبي والمهني والأدبيات المكتوبة والخاصة في هذا المجال.
2. المجال الميداني: تكمن أهمية الدراسة في أنها ستساهم في بيان أهمية أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال عند تطبيق الدراسة على المصارف التجارية العراقية، والتي تقدم خدماتها لشريحة كبيرة من المجتمع العراقي، حيث تبين الدراسة إن المحاسبة القضائية تساهم في رفع أداء الهيئات الرقابية والإشرافية لدى المصارف، فضلاً عن كونها أحد الدراسات الميدانية النادرة التي جمعت بين دراسة المتغيرين في العراق حسب علم الباحثان.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الخارجيين (مراقبي الحسابات) في نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، والمدققين الداخليين في البنوك التجارية، والخبراء القضائيين في المحاكم، وأغلب الموظفين الذين يعملون في أقسام مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب في المصارف التجارية العراقية، وقد بلغ عدد المجتمع 1196 فرداً، أما عينة الدارسة فقد أختار الباحثان العينة بطريقة عشوائية حيث قام الباحثان بتوزيع عدد 291استمارة استبانة على المستهدفين.

سادساً. متغيرات ونموذج البحث: لأغراض تطوير أنموذج الدراسة وتحديد متغيرات وأبعاد الدراسة، قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات والأدب النظري السابق كدراسة كل من حيث قاما بتحديد متغيرات وأبعاد الدراسة من خلال أنموذج الراسة وعلى النحو الآتي: (ابو زيد، 2020، والخضر 2018)

أولاً: المتغير المستقل أنه المتغير الذي يعد الأساس في الدراسة، وهو المحاسبة القضائية.

ثانياً: المتغير التابع أنه المتغير الفرعي الذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة، وهو عمليات غسيل الأموال.

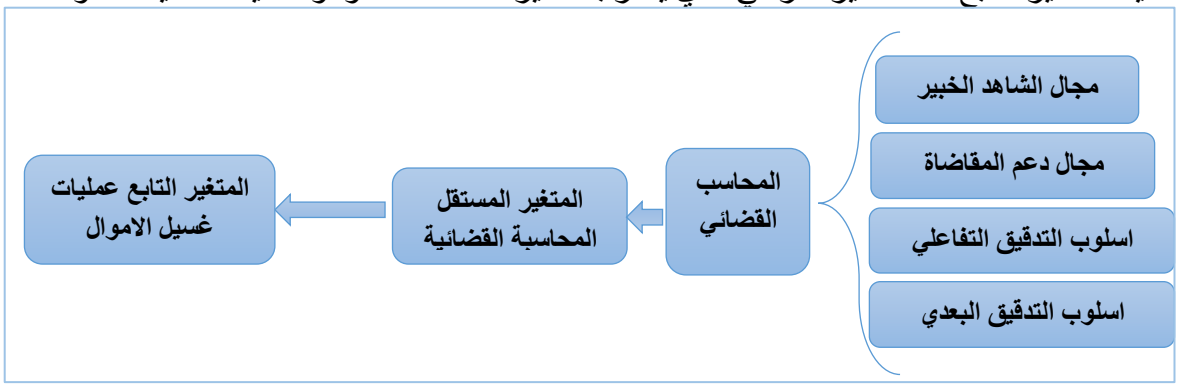

الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: اعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المحور الاول: المحاسبة القضائية

أولاً. المحاسبة القضائية: ترجع أصولها وفقاً للمصادر التاريخية، إلى ما قبل الميلاد حيث استخدمها الفراعنة والسومريون والبابليون، وكانت تسمى عند المصريين القدماء "عيون وأذان الفراعنة". ومن الأدلة الموجودة، يُعتقد أن المحاسبة القضائية كما نعرفها اليوم، بدأت في القرن التاسع عشر، تحديدًا في عام 1817، وذلك بسبب قضية افلاس شركة Meyer. V. Sefton. وبسبب صعوبة فحص الأدلة المتعلقة بالقضية وإبداء الرأي فيها، تم استدعاء محاسب وفقًا لمتطلبات القضية لإدلاء بإفادته أمام القضاء بصفته شاهدًا خبيرًا، ويعتبر هذا الحدث بداية المحاسبة القضائية (ابو زيد، 2020: 39). وإنها تُعد فرعاً مستحدثاً من فروع علم المحاسبة، تم استحدث هذا الفرع من قبل مختصين بسبب الحاجة الماسة له، وذلك بعد جملة من الانهيارات الاقتصادية العديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك بسبب الفساد المالي والاداري والاحتيالات وعمليات غسل الأموال، مما أدى إلى تزايد النزاعات أمام القضاء، وفي الوقت نفسه لا تقتصر خدمات المحاسبة القضائية على السلطات القضائية فقط وإنما تكون مطلوبة للكثير من الأطراف مثل المصارف، شركات التأمين، والمنظمات الحكومية (شاهين، 2022: 297).

وقد تطورت المحاسبة القضائية عبر السنين وخاصة عبر القرن العشرون والحادي والعشرون وذلك بسبب عدم استطاعة اللجان الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي من تسليط الضوء على الفساد المالي وجوانب خفية من الاحتيال المستخدم داخل المنظمات مما أدى إلى افلاس وانهيار العديد من المنظمات، وفي عام 2008 زاد الطلب على وجود محاسبيين قضائيين معتمدين مع بداية الانهيارات الاقتصادية العالمية التي حدثت، خاصةً بعد اكتشاف تلاعب الحاصل بالبيانات الخاصة بالقوائم المالية المدققة من قبل ادارة الشركات، وفي عام 2009 قامت جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) بالإقرار والاعتراف بالمحاسبة القضائية وإنشاء لها فصل باسم المحاسبة القضائية لتشجيع بحوثها برئاسة الدكتور Larry Crumbley، وكذلك في عام 2009 تم انشاء وحده خاصة بالمحاسبة القضائية (FAU) في مكتب التحقيقات الفيدرالي الامريكي (FBI) تكون تابعه لقسم التحقيق المالي لدعم جميع المسائل المالية محل النزاع والاشتباه بمهنية ذات جودة عالية وسرية تامة وسرعة فائقة في الحصول على أدق المعلومات وبيانات التحقيق، فضلاً عن برامج ودورات التدريب التي تكون للكوادر المحاسبية ذات الطابع الحكومي، وأصبح العديد من الجامعات ومراكز التدريب تقدم برامج دراسية ودورات تدريبية في تخصصها (الخضر، 2018: 48).

وعليه تم تعريف المحاسبة القضائية (Forensic Accounting) تعريفات عدة ومنها:

- عُرفت بأنها المهنة التي تتطلع في تعاملها مع الواقع إلى أبعد من الأرقام، حيث أطلق عليها عديد من المصطلحات منها المحاسبة الجنائية، العدلية، التحليلية، الاستقصائية والتحقيقية فتعد بأنها مهنة تستخدم القانون والمحاسبة معاً لتكون حاضرة أمام القضاء، فتستخدم علم ومهارات فن المحاسبة التدقيق والتحقيق للتحري والكشف عن الفساد والاحتيالات المالية وعمل تقارير عنها للاستفادة منها أمام القضاء أثناء حل النزاعات بصورة عادلة (برغل، 2015: 19).
- ويُقصَد بها أنها المعرفة الشاملة المتضمنة للمعرفة بالخبرة المالية، معرفة متعمقة بالصور الاحتيالية، فهم لواقع الأعمال، وفهم لكيفية عمل النظام القانوني، وأيضا هي التكامل بين المهارات المحاسبية

ومهارات التدقيق والتحقيق من أجل تقديم تحليل محاسبي مناسب ليساعد في تسوية النزاعات في المحاكم (Greenland, 2015: 2).

وعرفها الباحثان على أنها مزيج متجانس ومبتكر لعلمي المحاسبة والقانون معاً، فضلا عن استخدام علوم التكنلوجيا بجميع أشكالها ليعملون بطرق محترفة ومتناغمة لكشف العمليات غير القانونية والمشبوهة التي تختص بالجانب المالي والاداري للمنظمات الحكومية والخاصة، وتقوم عل تطبيق المهارات المالية ومهارة التحري والتقصي في قضايا المنازعات غير المحسومة، وذلك في إطار قواعد الاثبات.

ثانياً. أهمية المحاسبة القضائية: تتركز أهمية المحاسبة القضائية بعدّها ركن جوهري من أركان منظومات كشف الاحتيال والغش والتلاعب، فأصبح لا يمكن الاستغناء عنها فهي تؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات، وتحسين الكفاءة للمنظومات الرقابية، وهي من الأدوات الهامة جداً في مكافحة عمليات الاحتيال والفساد المالي (المطيري، 2022: 1199).

فأكد مجلس الاشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) على أن تتبُع واكتشاف كل من الغش والتلاعب المحاسبي والاحتيال المالي أصبح من أهم مهام عملية المراجعة، وعلية سوف يتزايد الطلب على خدمات المراجعة مستقبلاً، وسوف يعتمد على قدرة المدقق في الكشف عن التضليل الحاصل في التقارير والقوائم المالية. وتميز المحاسبة القضائية بأنها تعمل على تخفيض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوي القضائية، وتكون ملبية لحاجة القضاء والمستثمرين والمقرضين، وسوف تحتل المحاسبة القضائية مكاناً بارزاً في خدمات المراجعة (احمد، 2021: 62-63).

ثالثاً. مجالات المحاسبة القضائية: تمثل المحاسبة القضائية أحد المجالات الحديثة في علم المحاسبة، ويستند عملها على مبدأ فكري يجمع بين علمي القضاء والمحاسبة. حيث يحتاج القضاء إلى معلومات محاسبية دقيقة، ويوفر علم المحاسبة هذه المعلومات الشاملة. الهدف الأساسي من الجمع بين هذين العلمين هو تقديم المعلومات الحقيقية حول صحة المعلومات المالية المقدّمة إلى المحاكم، حتى يمكن للقضاة اتخاذ القرارات الصائبة بشأن القضايا المدروسة أمامهم، ويسهم عمل المحاسبين القضائيين في تقديم تقارير مفصلة وشاملة حول الأمور المالية والمحاسبية المرتبطة بالقضايا المدروسة، بحيث يمكن للقضاة اتخاذ الأحكام النهائية العادلة والمرضية بشأن الأطراف المعنية (سامي، 2004: 4).

ومن أهم مجالات المحاسبة القضائية:

1. مجال الشاهد الخبير: هو الشخص الممارس للمحاسبة القضائية والتحقيقية الذي يقدم الخبرة في المحكمة، تسمح المحكمة للشاهد الخبير بأن يقدم المساعدة النزيهة والموضوعية لتفسير وفهم المسائل التي ليس للمحاكم خبره بها للتمركز على الحقيقة.

ونظرا للأهمية الموجهة للشهادة التي يدليها الخبير فمن الضروري أن تتسم شهادته بالشفافية والنزاهة والصدق عند اتخاذه للأحكام وتقديمها للقضاء، وكذلك يجب عليه عدم التحيز إلى أي طرف من الأطراف، وبمعنى آخر أن يكون واجبه الاساسي مساعدة القضاء على البت بحكم عادل (مسعود، 2015: 111).

2. مجال دعم المقاضاة: ويقصد في دعم المقاضاة هو دعم ومساعدة المحاسب القضائي للجهات القانونية في اجراءات الدعوى أو الدفاع عن قضية معينة في ظل النظام القانوني، حيث يمكن أن يتضمن مجال الدعم الاستفادة من جميع ما يمتلكه المحاسب القضائي من مهارات وقدرات وخبرات واستخدامها في

دعم القضايا القانونية، ومن جانب اخر يقصد بمجال دعم المقاضاة هو العرض الواقعي للأمور الاقتصادية المتعلقة بالمرافعة أو المقاضاة القائمة أو المنتظرة (الكبيسي، 2016: 4).

رابعاً. اساليب المحاسبة القضائية: هنالك العديد من الأساليب التي يجب على المحاسب القضائي وفريقه استخدمها في عمليات التحقيق للحد من الغش والتلاعب والفساد المالي والاداري، حيث من خلالها يتم التعرف على الآليات التي تستخدمها بعض الجهات لتغطية أعمالهم الاجرامية ذات الطابع المالي أو التجاري أو الاقتصادي والكشف عنها (Crumbley, 2009: 165-169)، وتتمثل أساليب المحاسبة القضائية في الآتي (منوخ، 2017: 232):

- ❖ الحصول علي دليل الإثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
- ❖ المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطاء.
- ❖ تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقا المخطط زمني ملائم.
- ❖ خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها وإلى مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العالقة.
- ❖ تحليل الرابط الخاص بالعالقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية.

ويضيف بعض من الكتاب الآخرين أساليب أخرى للمحاسبة القضائية تتمثل بما يأتي:

1. أسلوب التدقيق التفاعلي Reactive Auditing: ويستخدم هذا الأسلوب في التحري عن النشاطات المخالفة للقانون والمشكوك فيها للتأكد من وجود الغش من عدم وجوده، وأيضا تحديد جميع الأشخاص المسؤولين عن تلك العمليات وجمع كل الأدلة والوثائق اللازمة والمناسبة لتأييد الدعاوى القضائية، حيث يتم العمل بهذا الأسلوب لكشف عمليات الغش، الاحتيالات والانحرافات المالية بالخصوص (جميل، 2012: 36).
2. أسلوب التدقيق البعدي Auditing Proactive: هذا الأسلوب يتكون من مظاهر متنوعة تشمل التدقيق التشريعي لتقييم الرقابة الداخلية وحماية الأصول، والالتزام المنظم الذي يستخدم في الاثبات من التزام المنظمات بالقوانين والأنظمة الرسمية. كما يتضمن التدقيق التشخيصي لفحص المخاطر المحتملة وكشف الغش والتركيز على المناطق المنسية. فضلا عن ذلك، يتم استخدام التحقيق في الادعاءات للأثبات من حقيقة الشكاوى والادعاءات المقدمة. يشمل التدقيق البعدي أيضًا المراقبة المستمرة لأنشطة المؤسسة لإيجاد أدلة الجرائم والأخطاء وتحسين استراتيجيات الإدارة. ويشمل أيضا الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية وإجراء التحقق من فاعلية تشكيل الأنظمة المالية والسياسات والإجراءات المطبقة. يعتبر التدقيق البعدي أسلوبًا مهمًا لتحسين أداء المؤسسات (جميل، 2012: 36).
3. تدقيق النقطة الحرجة: يستخدم هذا الأسلوب في تحديد مسببات الاحتيال في المعاملات أو التعاملات المالية ويتم وفق هذا الاسلوب استخدام السجلات والبيانات المالية من أجل اكتشاف جدولة المعاملات المالية المهمة، الديون الغير عادية، تناقضات في الأرصدة القابلة للاستلام أو الواجبة الدفع، اعتمادات مستنديه خاطئة، وضعف نظام الرقابة الداخلية.
4. تدقيق الصلاحية: يستخدم هذا الأسلوب في تحديد أوجه الانفاق غير المثمرة أو غير المبررة والانحرافات في طرق الصرف أو التعاملات بين طرف والطرف الآخر، ويتم حصول ذلك خصوصا في وحدات القطاع العام حيث يتم استغلال صلاحية المسؤولين عن الاتفاق (Davis & Farrell, 2010).

المحور الثاني: غسيل الأموال

أولاً. مفهوم غسيل الأموال: لقد أصبحت عمليات غسيل الأموال أو عمليات تبيض الأموال مصطلح متداول على الصعيد الدولي والمحلي، فعمليات غسيل الأموال ليست بحديثة العهد وإنما يرجع تاريخها الى قرون سابقة لكن في الزمن الماضي لم يطلق عليها المصطلح الحالي (غسيل الأموال) وإنما كانت تسمى بالحيل والتلاعب، أطلق المصطلح الحديث غسيل الأموال على الجريمة التي تهدف إلى تغيير حقيقة الأموال من أموال غير مشروعة إلى أموال مشروعة، حيث يشار إلى أن مصطلح غسيل الأموال أو تبيض الأموال بدء يطلق على ظاهرة اجرامية في الولايات المتحدة الامريكية في المدة الممتدة من عام 1920م فصاعداً، وذلك بسبب ما كانت تقوم به عصابات المافيا في امريكا من جرائم مالية (خربوش، 2012: 4).

ويعتقد البعض أن استخدام مصطلح غسيل الأموال لأول مرة كتابةً في التقارير الانكليزية يعود لفضيحة Watergate في عام 1973م، بينما يعتقد البعض الآخر أن أول مرة تم استخدام مصطلح غسيل الأموال في سياق قانوني قضائي في قضية تم فيها مصادرة أموال مغسولة ناتجة عن عمليات تهريب وبيع الكوكايين الكولومبي في امريكا عام 1982م، وقد تم التأكد من أن ظاهرة غسيل الأموال لم تكن مقتصرة على امريكا وإنما كانت توجد في أوروبا وعديد من البلدان الأخرى (حشاب، 2015: 4).

وعرف عدد من الباحثين جريمة غسيل الأموال على أنها ظاهرة ناتجة عن تدوير أموال الاعمال الغير قانونية في مجالات عمل قانونية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولإضفاء عليها صفة الاموال القانونية، والتمكين من الحكم عليها كما لو إنها نشأت من بيئة أعمال قانونية، ومن أمثلة هذه الأموال غير القانونية وغير المشروعة الاموال التي جاءت عن طريق تجارة الرق، العبيد، المخدرات، الاسلحة، بيع الاعضاء البشرية، تهريب الآثار، وغيرها من الجرائم (العامري، 2018: 2). وعرف الباحثان عملية غسيل الأموال بأنها عملية ناتجة عن جريمة منظمة تقوم بها مجموعات مختصة، فتدر عليهم هذه الجرائم مبالغ من المال، ويكونون على علم ودراية تامة بأن هذه العملية غير مشروعة أو بمعنى آخر محظورة من قبل القانون، فيعملون جاهدين بكل الطرق على شرعنة هذه الاموال وادخالها إلى سوق العمل بالرغم من معرفتهم لمصدرها غير الشرعي.

ثانياً. مراحل عمليات غسيل الأموال: تمر عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل وهي كالآتي: (مباركي، 2008: 22)، (Kumar, 2012: 114):

1. المرحلة الأولى (مرحلة الايداع أو التنظيف): إن الأموال العائدة من عمليات تجارة المخدرات أو أي تجارة غير مشروعة يتم استثمارها عن طريق إيداعها أو القيام بشراء مبدئي لضمانات بنكية أو وحدات نقدية لتحويلها فيما بعد إلى نقد في المكان المناسب، أو الشراء من مسكوكات القمار وصرفها في مكان آخر ثم بيعها كأرباح بعد مدة، والشراء من المجوهرات أو السيارات أو العقارات والكماليات الثمينة، وبيعها فيما بعد. وهذه العملية تعتبر تحويلًا للنقد المتحصل من الأنشطة غير الشرعية إلى وسيلة يمكن التحكم فيها بعد مدة من شرائها وبيعها لأغراض التمويه.
2. المرحلة الثانية (مرحلة التمويه او الترقيد): يمكن في هذه المرحلة تحويل الأموال بشكل متعدد باستخدام التحويل الإلكتروني لتجزئتها، سواء داخل نطاق الدولة أو عالمياً، يمكن استخدام التحويل الآلي بطريقة تعمل على تحقيق مصالح المجرمين باستخدام حسابات تجارية أو شخصية، حيث يتم

نشاط هذه الحسابات عن طريق تحويل مبالغ مالية أو تراكم الأموال بها، وذلك لتجنب الكشف عن المصادر غير الشرعية لهذه الأموال.

3. المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج): في هذه المرحلة يتم إخفاء أو دمج الأموال التي جنى عليها من العمليات غير الشرعية في حسابات أو واجهات الأعمال الشرعية، وتُطلق عليها أنشطة تجارية تبدو كأنها قانونية ومشروعة، وبذلك تصعَّب عمل الجهات الرقابية والتحقق من الحقيقة
4. المرحلة الرابعة (مرحلة اعادة التوطين): تسعى المنظمات الإجرامية إلى إعادة تدوير أموالها التي تم غسلها وإخفاؤها، وإعادتها إلى مصادرها الأصلية بطرق تبدو كما لو أنها ناتجة عن أنشطة مشروعة، وهذه العملية تعيق عمل الجهات الرقابية بشكل كبير وتجعل من الصعب اكتشاف الحقيقة.

ثالثاً. دور أساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الاموال: ترتبط جريمة غسيل الأموال بشكل وثيق بمهنة المحاسبة، إذ تقوم المهنة بتسجيل وتحليل العمليات المالية في الوحدات التي يتم تداولها، وقد يؤدي هذا في بعض الأحيان إلى كشف نشاطات مالية مشبوهة تتعلق بجريمة غسيل الأموال. وعليه، يمكن اكتشاف بعض المحاسبين الذين يعملون في مجالات محددة، وتشمل ذلك الخبراء القضائيين المحاسبين والمحاسبين الضريبيين، وخاصةً الذين يتعاملون مع المسائل الخاصة بقوانين مكافحة غسيل الأموال، ومراقبة المعاملات المالية في العملات، وتقديم تقارير عن النشاطات المشبوهة (جمعة، 2011: 306).

إن أحد الأسباب المؤدية إلى حاجة المُحاسبيين القضائيين في مُكافحة عمليات غسيل الأَموال، اهتزاز ثقة المجتمع بمراقبين الحسابات، حاجة القضاء إلى خبراء استشاريين يدلون بآرائهم عن مخالفات الجرائم المَاليّة، تخوف مراقبين الحسابات من التعرض للمساءلة نتيجة خرق القواعد السرية المصرفية، تخوف مراقبين الحسابات من فقدان جزء من دخلهم نتيجة اساءة العلاقة بينهم وبين المصارف التي يتعاملون معها، قصور نظام الرقابة الداخلية في المكافحة، تواطؤ بعض من مراقبين الحسابات مع عملائهم في سبيل المنافع الشخصية وغيرها من الاسباب التي تؤدي إلى الحاجة الماسة لوجود المحاسبة القضائية في عمليات التحري والمكافحة.

يلاحظ الباحثان أن أساليب المحاسبة القضائية تلعب دوراً مهماً في محاصرة ومكافحته عمليات غسيل الأموال، حيث يستخدم المحاسب القضائي المبادئ المحاسبية والتدقيقية لكشف أي أنشطة غير مشروعة أو غير شرعية في مصادر وأماكن توظيف الأموال، وذلك من خلال تحليله الدقيق ورصد مدخلات الأموال ومخرجاتها. كما يتابع المحاسب القضائي عمليات المنظمات المشبوهة بطريقة سرية وجهد تفاعلي يشمل التدقيق العلني والخفي، مما يجعله شاهدًا خبيرًا يقود لجنة التحقيق في الكشف عن أي شبهة في المعاملات المالية.

رابعاً. التحديات التي تواجه استخدام اساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال في العراق: توصل الباحثان إلى أن هناك عدة عوائق تحول دون استخدام المحاسبة القضائية في العراق كوسيلة للحد من عمليات غسيل الأموال، منها عدم توافر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لدى المدققين الخارجيين للقيام بأعمال المحاسبة القضائية، والوعي الضعيف بأهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال المالي، بما في ذلك عمليات غسل الأموال. كما تفتقر مهنة المحاسب القضائي في العراق إلى جهة مهنية رسمية ومستقلة مثل نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، كما يعاني الراغبون في تأهيل أنفسهم كمحاسبين قضائيين من قلة تنظيم دورات تدريبية

متخصصة تركز على كيفية مكافحة الفساد والاحتيال المالي وغسل الأموال، ولا يوجد تشريعات أو نصوص قانونية تلزم باستخدام المحاسبة القضائية.

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً. وصف مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة الميدانية من المصارف التجارية العراقية من مختلف الأطراف، حيث يتواجد مدققو الحسابات الداخليون وموظفو ارتباط مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن مدققي الحسابات الخارجيين "مراقبي الحسابات" والخبراء القضائيين المحلفين والمرخصين من قبل المحاكم العراقية المختصة، وقد بلغ إجمالي عدد هذا المجتمع 1196 فرداً. وتم الحصول على هذه الأرقام بعد زيارة 22 مصرفاً تجارياً في بغداد حيث بلغ عدد مدققي الحسابات الداخليين في الإدارة العامة والفروع بجميع المصارف 721 فرداً، بينما تم تسجيل 75 موظفًا في مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي العراقي، و225 مدققاً حسابات خارجياً "محاسب قانوني" في نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين. كما تم تحديد عدد الخبراء القضائيين في مجموعة من المحاكم العراقية في بغداد خلال فترة الدراسة الميدانية حيث بلغت هذه الأرقام 175 فرداً.

ثانياً. خصائص افراد عينة الدراسة: هناك متغيرات رئيسية يتميز بها أفراد العينة، تساعد في وصفهم بدقة، وهي المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمركز الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وتم توضيح هذه المتغيرات بتفاصيلها المحددة التي تساعد في صف أداء أفراد العينة بشكل شامل:

❖ **المؤهل العلمي:**

الجدول (1): توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
معهد	6	2.1
بكالوريوس	168	57.7
دبلوم عالي	28	9.6
ماجستير	75	25.8
دكتوراه	14	4.8
المجموع	291	100.0

المصدر اعداد الباحثين.

يوضح الجدول أعلاه أن عينة المصارف التجارية تتألف من فئات عدة، إذ كان عدد حاصلي شهادة المعهد 6 أشخاص بنسبة 2.1%، في حين كان عدد حاصلي شهادة البكالوريوس هو 168 شخص بنسبة 57.7%، وعدد حاصلي شهادة الدبلوم العالي كان 28 شخصًا بنسبة 9.6%، وكان عدد حاصلي شهادة الماجستير 75 شخصًا بنسبة 25.8%، وأخيرًا عدد حاصلي شهادة الدكتوراه كان 14 شخصًا بنسبة 4.8%. ونستخلص من هذه النتائج أنَّ معظم مجتمع المصارف التجارية حاصلون على شهادة البكالوريوس، مما يعكس واقعية المجتمع المصرفي وتجسدًا لمتطلبات العمل.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 232-247
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.13

❖ **التخصص العلمي:**

الجدول (2): توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	184	63.2
إدارة اعمال	27	9.3
مالية ومصرفية	13	4.5
تدقيق محاسبي	34	11.7
الاقتصاد	27	9.3
قانون	6	2.1
المجموع	291	100.0

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يوضح الجدول أعلاه أن عينة المصارف التجارية المدروسة تتكون من فئات عدة، حيث كان عدد الأفراد الحاصلين على تخصص المحاسبة هو 184 شخصا بنسبة 63%، بينما كان عدد الحاصلين على تخصص إدارة الأعمال 27 شخصا بنسبة 9%، والحاصلين على تخصص المالية والمصرفية 13 شخصا بنسبة 5%، والحاصلين على تخصص التدقيق المحاسبي 34 شخصا بنسبة 12%، والحاصلين على تخصص الاقتصاد 27 شخصا بنسبة 9%. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن الأغلبية العظمى من مجتمع المصارف التجارية حاملون لشهادة تخصص المحاسبة، مما يعكس واقعية المجتمع المصرفي وتماشياً مع احتياجات العمل المصرفي.

❖ **المركز الوظيفي:**

الجدول (3): توزيع مجتمع الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة %
مدقق حسابات خارجي "محاسب قانوني"	72	24.7
مدقق حسابات داخلي	69	23.7
مدير أقدم	12	4.1
خبير مالي في المحاكم "خبير قضائي"	25	8.6
مدير قسم مكافحة غسيل الاموال	26	8.9
معاون مدير قسم مكافحة غسيل الاموال	29	10.0
موظف في قسم مكافحة غسيل الاموال	58	19.9
المجموع	291	100.0

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يوضح الجدول أعلاه أن العينة من الموظفين في المركز الوظيفي، وجد أن 25% من الموظفين يشغلون وظيفة مدقق حسابات خارجي "محاسب قانوني" بعدد يصل إلى 72 شخصا، في حين يشغل 24% من الموظفين وظيفة مدقق حسابات داخلي بعدد يصل إلى 69 شخصا بنسبة. كما يعمل 20% من الموظفين في قسم مكافحة غسيل الأموال بعدد يصل إلى 58 شخصا، فيما يبلغ عدد مديري الأقسام الأعلى مستوى 4% بنسبة تمثلهم بعددهم الإجمالي البالغ 12 شخصا. وبينما يشغل

8% من الموظفين خبير مالي في المحاكم "محاسب قضائي" بعدد 25 شخصا، يقوم 10% آخرون بالعمل كمعاونين لمدير قسم مكافحة غسيل الأموال بعدد 29 شخصا.

❖ **عدد سنوات الخبرة:**

الجدول (4): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	81	27.8
من 5 الى اقل من 10 سنوات	86	29.6
من 10 الى 20 سنة	69	23.7
أكثر من 20 سنة	55	18.9
المجموع	291	100.0

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يوضح الجدول أعلاه أن أفراد العينة لديهم خبرة علمية وعملية في التخصصات العلمية والمراكز الوظيفية، وبلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يمتلكون خبرة عملية أقل من 5 سنوات 81 شخصا بنسبة 28%، بينما بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يمتلكون خبرة عملية تتراوح بين 5 وأقل من 10 سنوات 86 شخصا بنسبة 29%، و69 شخصا لديهم خبرة تتراوح ما بين 10 و20 سنة بنسبة 24%، بينما بلغ عدد الأشخاص الذين يمتلكون خبرة عملية تزيد عن 20 سنوات 55 شخصا بنسبة 19%.

ثالثاً. اختبار فرضية الدراسة الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمجالات واساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الاموال في العراق"

حيث توضح الجداول التالية مدى صحة الفرضية:

الجدول (5): نتائج الاحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع عينة الدراسة
المتغير التابع	3.740	5.709	291
المتغير المستقل	3.290	18.047	291

المصدر: اعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية 2023.

من الجدول أعلاه رقم (5) يتضح من الدراسة أن الوسط الحسابي للفرضية الرئيسية للمتغير التابع يبلغ (3.740)، بينما يبلغ المتغير المستقل (3.290)، والانحراف المعياري للمتغير التابع المرتبط بغسيل الأموال يبلغ (5.709)، ويبلغ المتغير المستقل المرتبط بالمحاسبة القضائية (18.047)، ويبلغ مجموع عينة الدراسة 291.

الجدول (6): قيمة معامل الارتباط

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط
ارتباط بيرسون	المحور الثاني	0.36
	المحور الاول	
Sig. (1-tailed)	المحور الثاني	0.000
	المحور الاول	
N		291

المصدر: اعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية 2023.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 232-247
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.13

يوضح الجدول رقم (6) أعلاه أن النتائج تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين المتغير المستقل (المحور الأول) والمتغير التابع (المحور الثاني). يعود ذلك إلى أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تقع بين الصفر والواحد، حيث تبلغ 0.36 مما يدل على وجود ارتباط معتدل بين المتغيرين.

الجدول (7): المتغيرات الداخلة والمستبعدة لمعادلة الانحدار

العينة	المتغير الداخل	المتغير المستبعد	الطريقة المستخدمة
1	المحور الاول[b]	.	Method

المصدر: اعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية 2023.

المتغير التابع: المحور الثاني، جميع المتغيرات داخلة ضمن المعادلة.

يوضح الجدول رقم (7) أعلاه أنه تم استخدام طريقة Method في تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط، وتم ذكر أسماء المتغيرات المشاركة في المعادلة. يُلاحظ عدم وجود متغيرات مستبعدة، حيث إن اختبار الانحدار البسيط لا يقوم باستبعاد أي متغير حتى وإن كان لا يؤثر بشكل كبير.

الجدول (8): معامل ارتباط R بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	.369[a]	.136	.133	5.316

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يوضح الجدول رقم (8) أعلاه أن قيمة معامل الارتباط تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير الاستقلالي (المحاسبة القضائية) والمتغير التابع (غسيل الأموال) بمقدار 0.369. تتجلى قيمة معامل التحديد بنسبة 0.136، وهي تمثل المقدار الذي يمكن تفسيره من التباين في المتغير التابع (غسيل الأموال) من خلال المتغير الاستقلالي (المحاسبة القضائية)، والذي يقدر بحوالي 14%، في حين يعود باقي التغيرات إلى عوامل لم يتم احتسابها.

الجدول (9): اختبار تحليل التباين ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
بين المتغيرين	1283.786	1	1283.786	45.421	.000[b]
داخل المتغيرين	8168.365	289	28.264		
التباين الكلي	9452.151	290			

قيمة F الجدولية عند درجات حرية (1 و298) وعند مستوى دلالة احصائية 0.05 تساوي3.841

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (9) أعلاه تبينت نتائج اختبار التباين الأحادي للفرضية الرئيسية H_{01} أن قيمة F المحسوبة بلغت (45.421) وذلك بمستوى دلالة معنوية (0.00)، وبوجود فرق معنوي بين قيمة F المحسوبة وقيمة 0.05، نستنتج رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. كما يظهر أن (غسيل الأموال) يتأثر ب (المحاسبة القضائية)، وبمقدرتنا التنبؤ بوجود غسيل الأموال من خلال قياس المحاسبة القضائية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 232-247
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.13

الجدول (10): الانحدار الخطي البسيط

	معاملات الانحدار المعياري		معاملات معيارية	اختبار 'T'		مشاكل التعددية الخطية	
	المعياري	الغير معياري	بيتا	قيمة T	Sig	القيمة الاحتمالية	معامل التضخم
الثابت	29.733	1.180		25.192	.000		
المتغير المستقل المحاسبة القضائية	.117	.017	.369	6.739	.000	1.000	1.000

قيمة T الجدولية عند درجات حرية 290 وبمعلمية 0.05 تساوي 1.96

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

يوضح الجدول رقم (10) أعلاه تم اختبار فرضية رئيسية تفيد بعدم وجود تأثير لمجالات وأساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات غسيل الأموال في العراق، وقد تم حساب معامل الانحدار الناتج عن الاختبار والذي بلغ (0.369) وهو المؤشر على مدى تأثير هذه الفرضية. وتم اختبار معنوية هذا التأثير من خلال حساب قيمة T المحسوبة والبالغة (6.739)، والتي تمت المقارنة بمستويات الدلالة المعتمدة للحصول على النتائج. وتم القبول لفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير لمجالات وأساليب المحاسبة القضائية في الحد من عمليات الغسيل، ويرجع هذا التأثير إلى محسنات المحاسبة القضائية. وعليه، يمكن الاستنتاج بأن كل زيادة بواحدة في محاسبة قضائية، يقابلها تحسن بمقدار 0.369 في عمليات الغسيل. ولا توجد أي مشكلات في التعددية الخطية لأن معامل التضخم والقيمة الاحتمالية لهما قيمة (1).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. يوجد علاقة طردية بين المحاسبة القضائية وغسيل الأموال، ويُظهر ذلك المعامل الارتباطي بينهما الذي يبلغ 0.369. وبمعنى آخر، كلما ارتفعت قيمة المحاسبة القضائية بوحدة واحدة، زادت فعالية الحد من عمليات غسيل الأموال بنسبة 0.369. وتؤكد هذه النتائج فرضية وجود علاقة طردية بين المحاسبة القضائية وغسيل الأموال.
2. عدم وجود التوعية بأهمية المحاسبة القضائية في المصارف.
3. عدم وجود دعم من قبل الجهات النقابية لتطبيق المحاسبة القضائية في المصارف التجارية العراقية.
4. يتم استهداف البنوك بشكل رئيسي في عمليات غسيل الأموال، وخاصة في عمليات الصرف والتحويل النقدي، وبالتالي فإن البنوك تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة هذه العمليات.
5. عدم توفر التأهيل العلمي والعملي للموظفين في المصارف التجارية في مجال المحاسبة القضائية.

ثانياً. التوصيات:

1. تفعيل دور أساليب المحاسبة القضائية وتركيزها على متابعة التطور التكنولوجي لكشف القضايا الاحتيالية المعقدة.
2. تقديم طلب للدول المتقدمة في خدمة المحاسبة القضائية لاستقدام بعض المحاسبين القضائيين الذين يساعدون في تقديم دورات تدريبية للمحاسبين القانونيين والمدققين الخارجيين في العراق.

3. يجب إدراج دراسة المحاسبة القضائية كمادة أساسية في مناهج كليات الإدارة والاقتصاد، وخاصة في أقسام المحاسبة والمحاسبة المالية.
4. يحتاج العمل الرقابي الحكومي، مثل هيئات النزاهة وديوان الرقابة المالي والمحاكم ومنظومات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى المحاسب القضائي لتعزيز دور الرقابة الفعالة.
5. تطوير قوانين الحسابات المصرفية وتدريب الموظفين في المصارف والمؤسسات المالية على الأساليب الحديثة للمحاسبة القضائية لكشف عمليات غسيل الأموال والابلاغ عنها.
6. هنالك ضرورة ملحة لوجود المحاسبة القضائية في العراق، وذلك لدعم المحاكم والجهات الامنية التي تساهم في الحد من عمليات غسيل الأموال والتقصي في الجرائم ذات الطابع المالي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابوزيد، ن.، (2020)، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري في لبنان- دراسة ميدانية (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد وادارة الاعمال. جامعة الجنان.
2. جمعة، أ. ح.، (2011)، مكافحة عمليات غسيل الاموال، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
3. جميل، ر. ن.، (2012)، الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية (رسالة ماجستير)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. حشاب، ي.، (2015)، آثار غسيل الاموال على اقتصاديات الدول- دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي مهند أوكاج- البويرة.
5. خربوش، ع. ح.، (11-13 يونيو 2012)، التجربة المغربية في مواجهة جرائم غسيل الاموال وعلاقتها بالإتجار غير الشرعي بالمخدرات، مداخلة مقدمة ضمن اشغال الندوة العلمية حول غسيل الاموال وآثره في انتشار المخدرات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. الخضر، ع. ص.، (2018)، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات العليا. جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
7. سامي، م. م.، (2004)، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي، مجلة كلية التجارة، (1).
8. شاهين، ش. ح.، (2022)، أثر تفعيل اليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، 13(2)، 282-327.
9. العامري، س. ج.، (2018)، ظاهرة غسيل الاموال هل هي جريمة ام انها غنيمة (محاضرة). كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
10. الكبيسي، ع.، (2016)، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، 12(1)، 1- 29.
11. مسعود، أ.، (2015)، مدى إدراك الخبير الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية- دراسة استكشافية (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع مصراته- الاكاديمية الليبية.

12. المطيري، ع. ن. م.، (2022)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي والاداري لتحقيق اهداف التنمية المستدامة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، 13(2)، 1192-1231.
13. برغل، ل. م.، (2015)، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية ببينهما في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية (رسالة ماجستير). كلية الاعمال. جامعة الشرق الاوسط.
14. مباركي. د.، (2008)، غسيل الاموال (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر- باتنة.
15. منوخ، أ. ز. م.، (2017)، دور المحاسبة القضائية في الحد والكشف من الفساد المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، السودان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Davis, C., Farrell, R., & Ogilby, S., (2010), Characteristics and skills of the Forensic Accountant. American Institute of Certified Public Accountants, 2010, 11-26.
2. Kumar, V. A., (2012), Money laundering: Concept, significance and its impact. European Journal of Business and Management, 4(2).
3. Crumbley, L., (2009), Forensic Accounting: Strategies for Detecting and Controlling Fraud Intermediate.
4. Greenland, C. A. (2015, September 30). Incorporating "Cutting Edge" Forensic Accounting Techniques/Methodologies into College/University Auditing. Annual Conference Indiana polis.
5. Popoola, O. M. J., Che-Ahmad, A., & Samsudin, R. S., (2014), Forensic accounting and fraud: Capability and competence requirements in Malaysia. Journal of Modern Accounting & Auditing, 10(8), 825-834.